مظاهر اللاأمن الإنساني وتحديات بناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي

Semblances of Insecurity Humanitarian and The Challenges of Peace Building in The Sahel Region of Africa

بلقاسم أمين مدرس

جامعة الجزائر3، (الجزائر)

bmouderas@gmail.com

تاريخ الارسال: 2023/02/20 تاريخ القبول: 2023/05/23 تاريخ النشر: 2023/06/04

ملخص: *تعتبر منطقة الساحل الإفريقي منطقة جيوستراتيجية ومهمة جدا في القارة الإفريقية، لكن على الرغم من هذا إلا أنها تواجه مجموعة من التهديدات الأمنية والتحديات التي تتجاوز حدود الدولة مثل: الجفاف والتصحر وانتشار الفقر والأوبئة، وانتشار الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي، وهذا ما أصبح يشكّل تهديدا حقيقا وكبيرا على الأمن الإنساني في المنطقة، يستوجب إيجاد بعض الحلول والآليات لمواجهة هذه التهديدات من أجل تحقيق الاستقرار وبناء الدولة في الساحل الإفريقي، ولا يكون ذلك إلا من خلال مقاربة تنموية إنسانية شاملة.*

الكلمات المفتاحية: *الساحل الإفريقي؛ الأمن؛ الأمن الإنساني؛ السلم؛ التهديدات الأمنية.*

Abstract: *Afric's sahel region geostratiges is more important in contant african althaogh suffors from a security valnerbility, which manifasted in an emergence new pattims of supra national threats nom military in general. like drought desetification, and the spread of poverty and epidemics and the spread of organised crime and international terrorism. And this has be come a real threat and great for human security in the region some solution and mechanism need to be face these threats in order to archieve stability and state building on the african sahel only through a comprehensive humanitarian developement approad .*

key words: *Sahel region; Security; Human Security; peace; security theats.*

1.مقدّمة:

بعد نهاية الحرب الباردة ظهرت فواعل جديدة على المسرح الدولي كان لها أثر كبير على النظام الدولي والعلاقات الدولية، حيث لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد والأساسي للعلاقات الدولية، وبموجب ذلك أصبح من الضروري توسيع مفهوم الأمن من القومي إلى المجتمعي إلى الإنساني، وعليه توسعت دائرة الباحثين إلى أبعاد أخرى كالاهتمام ببعض المواضيع والقضايا التي لم تكن تشكل اهتماما في هذا المجال (كالبيئة – الفقر- الهجرة غير الشرعية – الجريمة المنظمة) وأصبح الإنسان فاعلا لا يستهان به في الدراسات الأمنية والاستراتيجية، لأنه أصبح جوهر القضية، ومن أهم المناطق التي أصبحت مسرحا بهذه التهديدات اللاثماتلية منطقة الساحل الإفريقي التي شهدت تدهورا رهيبا وانخفاضا في معدلات التنمية، وخصوصا الأمن الإنساني من فقر ومجاعة وانعدام للأمن الغذائي نتيجة للعديد من العوامل البيئية كالتصحر والجفاف وانخفاض معدلات التنمية في المنطقة وما صاحبه من انتشار لبعض التهديدات الأمنية كالجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، وكذلك الإرهاب. وكل هذه الظواهر مجتمعة أصبحت تشكل معضلة كبيرة خصوصا في ظل الفشل الدولاتي لمعظم دول الساحل من غياب الديمقراطية والحكم الراشد وغياب المؤسسات وصراعات إثنية وغياب العدالة في التوزيع، وهذا ما جعل العديد من الملاحظين والباحثين يرون أن المنطقة أصبحت تعيش أزمة وغياب للأمن يحتاج إلى التعجيل عن البحث عن الآليات والاستراتيجيات الرشيدة تنكن من الخروج بالمنطقة من هذا النفق المظلم الذي أصبح يشكل خطرا على حياة الملايين من البشر القاطنين بالمنطقة.

أهمية البحث:

تم التركيز في هذه الدراسة على ظاهرة الأمن الإنساني التي تعتبر من أهم مواضيع الدراسات الأمنية والاستراتيجية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وأيضا أهمية منطقة الساحل الإفريقي الجيوستراتيجية وتحولها إلى محور اهتمام القوى العظمى بعد مرحلة الحرب الباردة أيضا.

الهدف من البحث:

يهدف هذا البحث للإشارة إلى أهمية وخطورة التهديدات اللاتماثلية وغير العسكرية ومدى خطورتها في عصر العولمة على أمن الإنسان، وكذلك البحث عن الاستراتيجية وآليات مناسبة لمواجهة التحديات الأمنية التي أصبحت تهدد أمن الفرد والدولة في منطقة الساحل الإفريقي.

إشكالية الدراسة:

ما هي أهم مظاهر اللاأمن الإنساني في الساحل الإفريقي وسبل وآليات مواجهتها لتحقيق السلم والأمن في المنطقة ؟ وتتفرع عن هذه الإشكالية إشكاليات فرعية:

- ما هي أهم مظاهر انعدام الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي ؟
- كيف أثرت التهديدات اللاتماثلية على الأمن الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي ؟
- ما هي أبرز الآليات والاستراتيجيات اللازمة لمواجهة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي ؟

فرضية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية قمنا بصياغة الفرضية التالية: كلما زاد الاهتمام بمجالات التنمية وإرساء العدالة ومبادئ الحكم الراشد كلما تحسن الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي.

منهجية الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا على مجموعة من المناهج من أجل تحليل البيئة الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي، وكذلك المنهج الوصفي لتوظيف الظاهرة محل الدراسة، كما اعتمدنا أيضا على المنهج الإحصائي الذي تتطلبه طبيعة الدراسة التي تحتاج مجموعة من المعلومات والأرقام الرسمية حول الأمن الغذائي ومظاهر التنمية في الساحل الإفريقي.

كما اقتضى البحث تقسيمه إلى المحاور التالية:

- **المحور الأول:** الإطار المفاهيمي للدراسة.
- **المحور الثاني:** مظاهر اللاأمن الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي.
- **المحور الثالث:** آليات تحقيق السلم والأمن في منطقة الساحل الإفريقي.

2. الإطار المفاهيمي للدراسة: (الأمن- الأمن الإنساني- الساحل الإفريقي)

1.2 تعريف الأمن لغة واصطلاحا:

يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم الأكثر تعقيدا، فقد اختلف حوله الباحثون والمفكرون في حقل العلاقات الدولية، لذلك يعتبر من الصعب أن نجد تعريفا موحدا لهذا المصطلح، وهذا ما دفع بـ **باري بوزان** إلى القول للقول: "**الأمن مفهوم معقد**" (ضروس، 2017).

وإذا عدنا إلى المعاجم اللغوية لمعرفة المعنى اللغوي ألفينا معناه باختصار يتحدد في ما يلي: **سكون القلب، والتصديق، وعدم الخوف، والثقة والطمأنينة** (منظور، 1999).

أما تعريف "الأمن: اصطلاحا فتلك قضية معقدة وشائكة، حيث جاءت التعريفات الاصطلاحية له مختلفة ومتعددة، ويرجع هذا التباين بينها إلى اختلاف التوجهات السياسية الباحثين والخبراء السياسيين، وكذا اختلاف تصوراتهم ونظرتهم للأمن، وتحديد قاسم مشترك بين تعريفاتهم في عبارة: "السلام والطمأنينة وديمومة مظاهر الحياة واستمرار مقوماتها وشروطها بعيدا عن عوامل التهديد ومصادر الخطر" (مراد، 2017). وفيما يلي أهم المفاهيم لكلمة "الأمن":

- **باري بوزان:** الأمن عنده هو "العمل على التحرر من التهديدات" وهو أيضا "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقبل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي يرونها معادية. فالحد الدنى للأمن هو البقاء، لكنّه أيضا إلى حدّ معقول سلسلة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الموجود (قسوم، 2013).

- **والتر ليبمان:** عرفه بقوله: " تعد الأمة منة إلى حد ما إذا لم تكن في حالة خطر أو مهددة بالتضحية بقيمها الأساسية إذا ما رغبت في تجنب الحرب، وبمقدورها إذا واجهت التحدي ان تصون قيمها من خلال الانتصار في تلك الحروب (سميث، 2004).

2.2 الأمن الإنساني:

سيطر مفهوم الأمن القومي على الدراسات الأمنية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية القرن العشرين. وركَّز مفهوم الأمن القومي على التهديدات ذات الطابع العسكري، وجعل الدولة هي المعني بالحماية والقائم بها في ذات الوقت. ولكن في تسعينيات القرن الماضي ظهرت مجموعة من المتغيرات التي دفعت الباحثين للتركيز على مفهوم جديد للأمن هو الأمن الإنساني. ويمكن تقسيم هذه المتغيرات إلى مجموعتين. المجموعة الأولى تشمل اتساع مجال التهديدات الأمنية وظهور أنواع جديدة من التهديدات، فمع نهاية الحرب الباردة وظهور العولمة وما نتج عنها من تغير في حياة الأفراد والمجتمعات لم يعد التهديد قاصراً على الجانب العسكري، بل ظهرت أنواع أخرى من التهديدات منها التغيرات المناخية والإرهاب والأزمات الاقتصادية والصراعات الإثنية.

وتشمل المجموعة الثانية تعدد الفواعل الدولية، فلم تعد الدولة هي الفاعل والغاية الوحيدة للأمن، ولكن ظهر فاعلون جدد، وانقسم الفاعلون إلى تيارين اثنين: تيار يعمل على خصخصة الأمن والثاني يعمل على أنسنة الأمن. ومن بين هؤلاء الفواعل الجمعيات المحلية ومراكز الأبحاث التي تهتم بالدراسات الأمنية. هذا على المستوى الداخلي أما على المستوى الخارجي فنجد المؤسسات الدولية سواء الحكومية أو غير الحكومية. كل هؤلاء الفواعل عملوا على تغيير مفهوم وغاية الأمن وركزوا على أمن الفرد بإعتباره أولوية تؤدي لأمن الدولة. ومع ذلك لم يغفلوا الدور الأساسي للدولة سواء كانت فاعل أو معني بالحماية (لطالي، 2017).

وعلى الرغم من مرور أكثر من عقدين على نشأة المفهوم إلا أنَّ العلماء لم يتفقوا على تعريف موحد للأمن الإنساني، ولكن هناك مساعٍ لتحديد مجاله. وفي هذا الإطار هناك وجهتا نظر. وجهة النظر الأولى هي وجهة نظر ضيقة تركز على التهديدات التي تهدد أمن الأفراد وتكون ذات طبيعة عنيفة مثل انتهاكات حقوق الإنسان. أما وجهة النظر الثانية فهي توسع من نطاق التهديدات التي يتعرض لها الأمن الإنساني، فتركز على التهديدات التقليدية إلى جانب التهديدات البيئية والتنموية (لطالي، 2017).

وقد تبنى تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة عام 1994 هذا الاتجاه فوضع سبعة أبعاد لمفهوم الأمن الإنساني: الأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن البيئي، والأمن الشخصي، والأمن المجتمعي، والأمن السياسي. ووضع التقرير تعريفاً للأمن الإنساني، وهو: "تحرير البشر من التهديدات الشاملة، واسعة النطاق، والتي تمتد لفترات طويلة وتعرض حياتهم للخطر" (جمال، 2019).

3.2 الساحل الإفريقي:

منطقة الساحل عدة تسميات "صحراء الملثمين"، و "صحراء التوارق"، و"صحراء الرجال الزرق"، و"الساحل الإفريقي" (خالد، 2013). وله تسميات أخرى من منظور أمني حيث لقبت المنطقة باسم "قوس الأزمات" وهذا بسبب ما تعرفه منطقة الساحل من أزمات إثنية وحروب أهلية أغرقت المنطقة في بركة من المشاكل السياسة والاجتماعية محليا وإقليميا وعالميا، ونتج عنه ما يسمى بالتهديدات التماثلية، واللاتماثلية، فالمنطقة تضم دولا مثل: مالي، والنيجر، وتشاد، وموريتانيا، والسودان، وهي بؤرة النزاعات

والمشاكل، وهو الأمر الذي حال دون بناء دولة إفريقية متماسكة مجتمعيا، وبالتالي تحقيق الأمن المجتمعي (برقوق، 2019).

أما من حيث الموقع الجغرافي فالساحل الإفريقي يشكل المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء فهو يمتد من أقصى الساحل الشرقي للقارة الإفريقية المطل على البحر الأحمر إلى أقصى الساحل الغربي المطل على المحيط الأطلسي، وهو عبارة عن شريط طويل يظم بداخله عدة دول منها: السودان تشاد جنوب ليبيا أقصى جنوب الجزائر النيجر مالي موريتانيا السنغال. والساحل الإفريقي هو عبارة عن شريط بطول يُقدّر بـ 5500كيلومتر مربع، وعرض يتراوح مابين 400و500كيلومتر. ويمتد الساحل الإفريقي من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر بين خطي عرض 21 و12 درجة شمالا، وهي منطقة شبه قاحلة تفصل بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (Buontempo، 2012).

خريطة رقم 01: دول منطقة الساحل الإفريقي

المصدر: قوي بوحنينة، "الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412111019506275 44.html

وتبلغ مساحة منطقة الساحل الإفريقي (3053200) كلم^2، فهي تشكل 10٪ من مساحة القارة الإفريقية البالغ مساحتها (30221532) كلم^2، وبها ثروة غنية من الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، مما

جعلها محل أطماع المستعمر الغربي، وقد حصلت معظم دول الساحل على الاستقلال في فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين (دحومان، 2012).

3. مظاهر اللاأمن الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي

1.3 اللاأمن البيئي في دول الساحل الإفريقي:

1.1.3 قلة تساقط الأمطار:

تتميز منطقة الساحل الإفريقي بتغيرات مناخية قوية وتقلبات جد صعبة وهذه التغيرات المناخية تؤثّر سلبا على درجة حرارة سطح البحر والمحيط الأطلسي مما يؤدي حتما إلى تقلب وتذبذب ظاهرة سقوط الأمطار في جزء كبير من دول الساحل الإفريقي، وقد يصل العجز التساقطي لهطول الأمطار إلى 200ملم(hulme, 2001) . وقد سُجّل تناقص هطول الأمطار مع فترات الجفاف المدمرة في منطقة الساحل أثناء العقود الثلاثة الأخيرة للقرن العشرين.

2.1.3 الأمطار الطوفانية:

تشهد منطقة الساحل الإفريقي تساقطا غزيرا يسبب فياضانات كبيرة، فينتج عن ذلك أضرار بشرية واقتصادية، من إفساد الأراضي والمحاصيل الزراعية، وتشريد وهلاك آلاف العائلات. ففي سنة 2020 مثلا سببت الفياضانات بالعاصمة النيجرية خسائر فادحة حيث غمرت المياه عدة أحياء، وانهار أحد السدود الذي لم يصمد أمام قوة مياه النهر. وقد أحصت السلطات ما لا يقل عن 65 قتيلاً (14 منهم غرقاً)، وانهيار نحو 32 ألف بيت، مع نحو 330 ألف منكوب، وآلاف الهكتارات من المحاصيل المدمرة في النيجر (كارابول، 2020).

كما سجّل السودان في السنة نفسها نحو 100 قتيل و71 ألف منزل مدمر و720 ألف منكوب، محاصرين بأمطار غزيرة في الغرب، وارتفع منسوب مياه النيل في الشرق مما سبب كارثة عظمى لم تشهدها البلاد منذ عام 1946، حيث أعلنت حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر، فقد بلغ مستوى ارتفاع نهر النيل إلى 17.43متراً، أي أعلى مستوى على الإطلاق جرى تسجيله خلال قرن. كما تساقطت أمطار غزيرة على بوركينافاسو، حيث أُعلِن عن حالة الكارثة الطبيعية في 09سبتمبر2020، في حين جرى إحصاء 13 قتيلاً. وفي نيجيريا سجل أكثر من 30 قتيلاً. وتضررت تشاد وموريتانيا(كارابول، 2020)

3.1.3 الجفاف والتصحر:

تتميز منطقة الساحل الإفريقي بمجموعة من الخصائص الطبيعية الصعبة، والتي تؤثر بشكل كبير ومباشر على الأمن الإنساني، ومن بينها ظاهرتا الجفاف والتصحر. ويتصل الجفاف في منطقة الساحل بضعف الرياح الموسمية المحملة بالأمطار وهو ما يؤثر على حياة السكان المحليين ويغير معالم الأرض ويُضعف الزراعة، كما تحدث مشكلة الجفاف أيضا بسبب دفء مياه خليج غينيا التي تصب في المحيط الأطلسي والتصحر في بعض الدول الساحلية (ايهوي، 2021).

ففي موريتانيا مثلا تقدر مساحة المناطق الجافة والصحراوية 618000كلم^2 أي 60% من المساحة الكلية، مما يهدد الأمن الزراعي والغذائي بالمنطقة(غربي، 2010). وفي شرق وغرب إفريقيا، يعيش نحو 300 مليون شخص على أراض جافة ويعتمدون في كسب رزقهم على الأنشطة التي تقوم على الموارد الطبيعية. وبحلول عام 2030، قد يزيد ذلك الرقم إلى 540 مليونا. في الوقت نفسه، قد يتسبب تغير المناخ في اتساع رقعة الأراضي الجافة في إفريقيا بنحو 20٪ (لوفي، 2017).

وأدى هذا التصحر ومعه الجفاف إلى أضرار كبيرة بالغطاء النباتي وتراجع الطاقة الإنتاجية الزراعية، مما أدى بدول المنطقة إلى اللجوء إلى الاستيراد لسد احتياجاتها الأساسية من الغذاء، وقد ولّد هذا الوضع حالة اللاأمن، فكان سببا ففي نشوب النزاعات واندلاع الحروب (عسكر، 2013).

2.3 اللاأمن غذائي في الساحل الإفريقي:

يشهد هذا القرن حالة من انعدام الأمن الغذائي في كثير من بلدان العالم، إلا أن منطقة الساحل الإفريقي تعد من أكثر المناطق معاناة، حيث أكّد برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة عن وجود ارتفاع مذهل في الجوع في وسط منطقة الساحل الإفريقي، مع وجود قرابة 3.3 مليون متضرر بحاجة إلى "مساعدة إنسانية فورية". وتشير التقارير إلى أنّ حوالي 4.8 مليون شخص معرضون للجوع، أي بارتفاع بنحو 2.4 مليون شخص مقارنة بعام 2019. كما أن "أكثر من 700 ألف طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد ويحتاجون إلى علاج منقذ للحياة في هذا العام، وفقا لتقييم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)"، وتشير الدراسة إلى متطلبات تمويل البرنامج الصافية لعمليات الإغاثة في بوركينا فاسو ومالي والنيجر خلال الأشهر الستة المقبلة تصل إلى 227 مليون دولار أمريكي (العالمي، 2020).

كما أنّ تحليل (**Cadre Harmonise**) في نوفمبر 2019 سجّل ما يقارب 10.8 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي بالمنطقة ككل، ومن المتوقع أن تصل إلى 15.5 مليون شخص في أوت 2020، نظرا لموجة الجفاف التي ستضرب المنطقة، وهو تدهور لم يسبق له منذ السنوات الخمس الماضية، ففي مالي من المحتمل أن يعاني 1.1 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الشديد، في حين أن نيجيريا شهدت ولاياتها (اداماوا- بورنو- يوبي) من مستويات شديدة من انعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، وسوف يعاني 3.6 مليون شخص بحلول الجفاف في أوت 2020. أما في بوركينافاسو فيعاني 262900 طفل من سوء التغذية الحاد حسب إحصائيات عام 2020، وسيصل عدد الأشخاص بصفة عامة إلى 1.8مليون شخص في الأشهر القادمة، وبالنسبة للنيجر من المتوقع وصول العدد إلى 1.9 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد إن لم يتم تقديم المساعدات العاجلة والكافية (كواشي، 2020).

كما تشير تقارير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، إلى أن الأطفال في منطقة الساحل الإفريقي يجدون صعوبة كبيرة في العيش بسبب سوء التغذية، ونقص الرعاية الصحية، وغياب الماء الصالحة للشرب، بالإضافة إلى الأوبئة والأمراض الفتاكة المنتشرة بالمنطقة التي تهدد حياتهم في السنوات الخمس الأولى. وأصدرت اليونيسف بيانا تشير فيه إلى أن أكثر من 60٪ من الأطفال في المنطقة يعانون من الهزالونقص النمو الطبيعي، وقد يرتفع عدد الأطفال المتضررين من 8.1 مليون في أوائل عام 2020 إلى 9.7

مليون بحلول نهاية عام 2020 بما في ذلك 3 ملايين طفل متضرر، وسوء التغذية هو أكبر سبب لوفاة هؤلاء الأطفال دون سن الخامسة(كاتب، يونيسف تطلق حملة لمعالجة 9.7 مليون طفل من سوء التغذية في الساحل الإفريقي، 2020).

3.3 اللاأمن السياسي والاجتماعي في دول الساحل الإفريقي:

1.3.3 الجريمة المنظمة:

تعتبر الجريمة المنظمة من بين أخطر التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي تهدد أمن واقتصاديات دول الساحل والصحراء، فهي تمتص الموارد المالية لهذه الدول، كما تستعمل جماعات الجريمة المنظمة مختلف الوسائل لكي تبلغ غاياتها وأهدافها كالترهيب والاختطاف والابتزاز، كما تتعامل مع مجموعات أخرى كالجماعات الإرهابية التي توفر لها وسائل النقل والاتصال والسلاح، لذا أضحت مجال الاهتمام الأمني غير التقليدي بما تمثله من تهديد لأمن البشر ورفاهيتهم وكرامتهم، فضلا عن تهديدها لأمن الدول التي تنشط عبرها، ويمكن التمييز بين المنظمات الإجرامية الداخلية وتلك العابرة للحدود الوطنية، وكلاهما جريمة ترتكبها الجماعات الإجرامية المنظمة والمتشعبة في كل بلد (نصير، 2018).

- **خريطة رقم 02: أشكال الجريمة المنظمة في إفريقيا ودول الساحل الإفريقي**

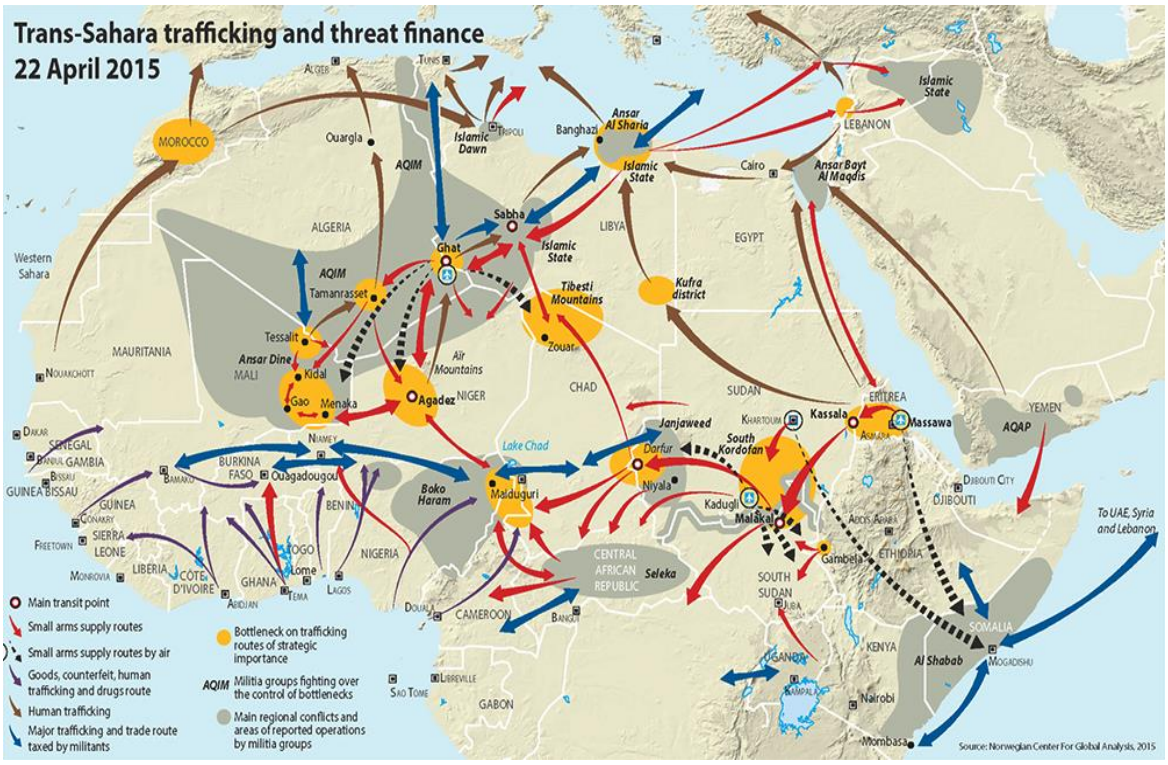

المصدر: عادل زقاغ. (2016). **إعادة صياغة مفهوم الأمن أغراض وفعالية المساعدات الخارجية لمنطقة الساحل الإفريقي.** المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، الصفحات 380-390.

2.3.3 الإرهاب:

تعتبر ظاهرة الإرهاب واحدة من الظواهر الخطيرة التي أرهقت القارة الإفريقية، وسارت بها نحو مستقنع من الأزمات والحروب الإقليمية والدولية والعالمية، وهذا نظرا لتزايدها وارتفاع نسبة عملياتها، وقد شهد الساحل الإفريقي ارتفاعا مذهلا في عدد الجماعات الإرهابية وعملياتها المسلحة، ففي عام 2013 بلغ عدد الهجمات 789 عملية تسببت في وفاة أكثر من 11ألف شخص، واذا أجرينا مقارنة بين عامي 2012و2013 نجد أن هذه الهجمات والعمليات قد ارتفعت إلى 155٪ و104٪ على التوالي، وفقاً لتقرير المركز الإفريقي للبحوث والدراسات الإرهابية. وأحصى مركز البيانات الجغرافية والسياسية أنّ القارة الإفريقية عانت بنسبة لا تقل عن 1426 حادثة عنف متعلقة بالإرهاب بين 01جانفي و30سبتمبر 2016 (جوب، 2017).

وتزايد خطر الظاهرة الإرهابية إلى تهديد الأمن الإقليمي لدول الجوار، حيث أصبحت دول الساحل منبعا للإرهاب وبيئة حاضنة له، بسبب عوامل كثيرة ومتداخلة أهمها طبيعة الأنظمة الهشة في منطقة الساحل الإفريقي التي عمقت أزمات الدولة المركزية الموحدة فيها وآلت بها إلى الفشل، هذا ما دفع إلى نشأة الإرهاب وتغلغله بل وتمرده على الأمن والنظام، وأصبح في بعض الأحيان يضاهي الحكومات المركزية كما وقع في ليبيا ومالي وتعتبر منطقة الشمال والساحل الإفريقي من أكثر المناطق تعرضا للعمليات الإرهابية، حيث يشير تقرير صادر من مركز "دراسات الإرهاب" بالولايات المتحدة لعام 2016 على ارتفاع نسبة الهجمات فيها من 206 إلى 235عملية، وفي تقرير سابق لنفس المركز، جاء فيه أنّ معدلات العمليات الإرهابية التي وقعت في المنطقة ارتفعت إلى 289عملية إرهابية خلال 2014 (كواشي، الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الإرهابية المتنامية في منطقة الساحل الإفريقي، 2016).

3.3.3 الهجرة غير الشرعية:

تعتبر الهجرة غير الشرعية من أهم تحديات الأمن في الساحل الأفريقي نظرا لارتباطها الوثيق بباقي أشكال الجريمة المنظمة مثل: التهريب وتجارة الأسلحة وتجارة المخدرات، بالإضافة إلى الأمراض والآفات الصحية والآثار الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لها، حيث أصبحت الهجرة السرية أحد المظاهر المميزة للتطور الخطير الذي آلت اليه الجريمة المنظمة عبر الدول وتقدر الأرباح المحققة من هذا النشاط بنحو 3.5 مليار دولار سنويا، وتضطلع المنظمات الاجرامية بتهريب أعداد كبيرة من المهاجرين الذين يغادرون بلدانهم لأسباب سياسية أو اقتصادية او اجتماعية، وتقودهم بإدخالهم بصورة غير مشروعة إلى البلدان المتقدمة، وتشكل الهجرة خطرا على سيادة الدول المستقبلة لها إذ إنّ وجود المهاجرين غير الشرعيين في إقليم الدولة يشكل خرقا لسيادتها، كما أنه يعرض المهاجرين أنفسهم لمختلف أنواع المعاملات الإنسانية.(attina, 2000) .

وقد كشفت آخر التقارير أنّ معدل الهجرة في دول الساحل الإفريقي قد بلغ أرقاما قياسية، ففي مالي وحدها بلغت نسب الهجرة غير الشرعية مبلغا كبيرا فاق باقي دول الساحل الأخرى، إذ قدرت نسبة المهاجرين بـ1.2 مليون مهاجر، أي ما يعادل 09٪ من السكان، أما المهاجرون إليه من الدول الإفريقية الأخرى إما عبورا أو استقرارا فبلغ 50 ألف مهاجر، أما الوجهة المفضلة للماليين فهي دولة فرنسا لأنها

الدولة الأوروبية التي تستقطب الكثير منهم، أما الدول الإفريقية التي يهاجر إليها الماليون فهي: ساحل العاج، وبوركينافاسو، ونيجيريا، والنيجر، والغابون، والسنغال (شاكر، 2016).

وأما في النيجر فكشفت التقارير الأممية أنّ عدد المهاجرين النيجريين قد فاق 430 ألف مهاجر، أي ما يعادل 03٪ من إجمالي عدد سكان النيجر، ووجهتهم إما داخلية نحو دول غرب إفريقيا، مثل كوت ديفوار، والتوغو، والبنين، وبوركينا فاسو، ونيجيريا، وتشاد. أو خارجية نحو أوروبا خاصة اتجاه فرنسا وإيطاليا. أما في موريتانيا فقدرت نسبة المهاجرين بما يفوق 03٪، أي أكثر من 100 ألف شخص غادور ا البلاد نحو اتجاهات مختلفة: إما نحو دول غرب إفريقيا كنيجيريا وغامبيا والسنغال، وإما نحو إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وغما نحو أوروبا وخاصة فرنسا وإيطاليا، وتشير بعض الإحصائيات بوجود هجرة للموريتانيين نحو الولايات المتحدة الأمريكية (السبكي، 2021).

4. آليات تحقيق السلم والأمن في منطقة الساحل الإفريقي

يمكن تلخيص الآليات التي تضمن استدامة الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي فيما يلي:

1.4 الآليات السياسية:

تعاني أغلب دول الساحل من الفوضى السياسية واللاأمن، وهذا بسبب ضعف البناء المؤسساتي لهذه الدول، ووجود مؤسسات غير قانونية موازية للسلطة المركزية، مع انتشار الفساد في النخب السلطوية الحاكمة وما تبعها من قطاعات حساسة في الحكومة، أضف إلى ذلك غياب نظام الردع وعدم تفعيل القرارات السياسية ضد كل أنواع الفساد، وللخروج من هذه المعضلة وجب إصلاح ودعم وتقوية المؤسسات السياسية والدستورية من أجل تحقيق السلم والتنمية فيها. وهذه بعض الآليات على وجه التفصيل:

- **تعزيز البنى المؤسساتية والهيكلية:** وهذا من خلال ما يلي (رشدي، 2016):

- تقوية الجهاز الدولاتي لمحاربة الهشاشة المؤسساتية، وهذا من خلال التوافق السياسي بين السلطة والنخب السياسية.
- إعادة بناء السلطات التفيذية والتشريعية والقضائية بشكل يخول لها السلطة المطلقة، وتحديد العلاقة بينها وفق ما يحدده الدستور من طبيعة نظام الحكم.
- بناء جيش قوي وغير خاضع لأي سلطة تشريعية.
- إهادة بناء الأجهزة الأمنية كالشرطة وغيرها، مع وجود قانون صارم ينظمها ويجعلها تابعة للمؤسسة السياسية في الدولة.
- القضاء على جميعى أنواع الميليشيات إما بنزع سلاحها أو احتوائها في الأسلاك الأمنية،
- محاربة الفساد بكل أشكاله والقضاء على البيروقراطية، ودعم الهياكل التي توفر الحياة الكريمة للفرد كالصحة والتعليم وغيرها.

- **بناء دستور موحّد وشامل:**

يجب على دول الساحل إعادة بناء دساتيرها بهدف البناء وإرساء الاستقرار، واحترام وحدة الدول والأمم والتنوع الهوياتي داخل مجتمعاتها دون إقصاء أو تهميش أو قمع، حتى يتساوى الجميع في حقوقهم السياسية والمدنية والخدمات الاجتماعية، وتقسيم الثروة الاقتصادية بالعدل والمساواة، وهذا تجنبا للصراعات والحروب الأهلية التي طالما اندلعت بسبب عدم العدل في تقسيم خيرات البلاد (عز، 2022).

- **الديمقراطية والحكم الراشد:**

ورثت دول الساحل الإفريقي من الاستعمار سياسة قائمة على استخدام الكراهية والعنف ضد المواطنين والتفرقة، وتمييز الفئات الإثنية المواليه للاستعمار وتهميش الفئات الأخرى. ولم تسع دول الساحل لتجاوز هذه السياسة بل ظلت موجودة من خلال ظهور أنظمة شمولية مركزية دكتاتورية تستخدم العنف والظلم والقهر والتشبع بقيم المحتل التاريخي، مما خلق أزمة دول في هذه الدول وغيرها من الدول الإفريقية.

والحل الأمثل لتكريس الديمقراطية بحق هو االعمل على تكريس النموذج التوافقي الذي يناسب المجتمعات المعرضة للانقسامات الحادة والمتطابقة كدول الساحل، أي أنّ ما يميّز هذه المجتمعات المتعددة التي تنشأ فيها الديمقراطية التوافقية، هو أن الانقسامات فيها تكون متطابقة، بمعى أن كل فئة معينة تختلف عن الفئات الأخرى، من حيث الدين واللغة والمستوى الاقتصادي، وتتعمق هذه الانقسامات بمقدار ما تتطابق وتتراكم لدى الجماعة الواحدة. وحينما حاولت دول الساحل الإفريقي وغيرها من الدول الإفريقية بناء الدول القومية بعد الاستقلال وفق النماذج الأوروبية مغفلة بذلك التعدد الاثني والاجتماعي فيها فشلت، والخلاص لها في نظر المنظرين السياسين هو الديمقراطية التوافقية التي يمكن أن تكون حلا مثاليا لها، لأن طبيعة المجتمع الإفريقي يفرض ذلك (الأعور، 2010).

2.4 الآليات الاقتصادية:

من أكبر العقبات التي تواجه التنمية الاقتصادية في دول الساحل الإفريقي الحالة الأمنية غير المستقرة في المنطقة، فالتهديدات اللاتماثلية من إرهاب وجرينة منظمة وحروب أهلية اثنية أخرت عجلة التنمية بسنوات وفوّتت على المنطقة كسب سبل العيش والعمالة والمداخيل، كما ساهمت في دمار الهياكل الأساسية وتحطيم شبكات الأمن الاجتماعية. كل هذا انعكس سلبا على دول الساحل وجعلها في ذيل الترتيب وفي أدنى المراتب على مستوى مؤشر التنمية البشرية، لذا وجب على هذه الدول تحقيق الانتعاش الاقتصادي وتبني مقاربة اقتصادية ناجعة تتحدى هذه الظروف، وتأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المؤشرات:(undp, 2008)

- أن تكون جميع برامج الإنعاش الاقتصادي ملائمة لأوضاع كل دولة، ومراعية لخصوصياتها ومواردها الطبيعية واليد العاملة.
- أن يصاحب برنامج الإنعاش الاقتصادي نمو مستدام، وتحقيق للاستقرار بعيدا عن الصراعات والحروب.

- يجب الاعتماد على مؤسسات اقتصادية محلية، مع شراكة اجتماعية لكل الأطياف في البلد دون إقصاء، وهذا وفق طرق التفاعل الاجتماعي والديناميكيات كما هي موجودة.
- يجب أن تعطي سيسات الاقتصاد الكلي الأولوية لتقليل مخاطر النزاع، بما في ذلك تعزيز النمو، ومواجهة التضخم والعجز في الميزانية، كما ينبغي ترقية استثمارات القطاع الخاص لضمان عودة اليد العاملة المؤهلة.
- قبول المساعدات الخارجية للرقي باقتصاديات هذه الدول، شريطة ان تخضع هذه المساعدة للرقابة ومنطق تعزيز الفاعليين المحليين، دون الإخلال بالنظام واستحداث نظم موازية له.
- من أجل ضمان الاستقرار والانتعاش، وجب على دول الساحل بناء جهاز دولاتي جديد وقوي، مع حسن استغلال الموارد الطبيعية التي تزخر بها هذه البلدان بما ينفعها في ظل عدالة وشفافية.

- **خفض المساعدات الخارجية:**

تعتمد أغلب دول الساحل الإفريقي وبشكل كبير على المساعدات الدولية، والتي تصل إلى 55٪ من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول، مع العلم أنّ المساعدات الخارجية عنصر أساس في تحقيق الأمن القومي باعتبارها أداة بارزة للسياسة الخارجية، وهذا لسد الاحتياجات الإنسانية وزيادة فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والحد من الفقر وتعزيز النمو الإقتصادي، وغيرها. وتكون عن طريق المنح العديدة التي تدفعها الحكومات والوكالات الخاصة بمساعدة الدول الفقيرة، بل حتى من الوكالات غير الحكومية (حجازي، 2020).

وقد أشار تحليل 2014 للنفقات أن دول الساحل الإفريقي تلقت مساعدات إنسانية خارجية قدرها حوالي 04 مليار دولار ونصف، ووجهت هذه المنح إلى نفقات العسكرية في سياق التدخلات العسكرية المتعددة، لذلك. لذا وجب على دول الساحل خفض هذه المساعدات الدولية، لأن ذلك سيؤثر عليها سلبا بالتبعية المطلقة لهذه الدول والوكالات، ويقوض العملية البنائية للاقتصاد بالاعتماد على مساعدة الأجنبي، ويكون عليها أن ترفع التحدي بزيادة الدخل الوطني للفرد، بالاستثمار الداخلي في الإنسان وثروات البلاد.

- **الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية وعدم استنزافها:**

وجب على دول الساحل استغلال مواردها الطبيعية من أجل إنعاش اقتصادها، ولكن وفق سياسة رشيدة، وهذا من أجل إبقاء الحظوظ للأجيال اللاحقة. كما وجب الحذر من تسخير ثروات البلاد ومقدراتها للأجانب، لأنها أمانة يجب المحافظة عليها واستغلالها للصالح العام الذي يخدم البلاد والفرد. ولتحقيق الاستقرار يمكن اتّباع الخطوات التالية(بروال، 2019):

- إحلال الأمن والسلام من خلال المفاوضات واتفاقيات السلام التي يمكن أن تمنح لدول الساحل استقرارا يمكنها استغلال الموارد الطبيعية والتحكم فيه بشكل فعال وسليم.
- دعم الانتعاش الاقتصادي حيث الإدارة السليمة والرشيدة للموارد الطبيعية التي تساهم في بناء اقتصاد منوع، مع إمكانية تحقيق الكمية الاقتصادية، وتزيد من إيرادات الدولة.
- تطوير سبل العيش المستدامة ودعم الاحتياجات الإنسانية واستراتيجيات التكيف، ويعتمد الأمن الدائم أساسا على تطوير سبل العيش وتنميتها، وتعتبر الإدارة السليمة والاستخدام الشفاف والمنصف والمشروع للموارد الطبيعية، فهو أداة لتلبية الاحتياجات الأساسية لجميع مواطني الدولة وخاصة الفئات الضعيفة، واللاجئين، والمشردين من خلال توفير الغذاء والسكن وفرص العمل

3.4 الآليات الثقافية والاجتماعية:

1.3.4 تطوير عملية التعليم:

يعتبر التعليم أحد مقومات التطور وازدهار العملية التنموية للمجتمعات، فهو يرتبط بشكل أساسي بتنمية العامل البشري واليد المنتجة التي تتمتع بالمهارات والخبرة واستخدام التكنولوجيا الحديثة بغية رفع المستوى الكفاءة الإنتاجية لأقصى حد ممكن (عطية، 2021). ودول الساحل من بين الدول التي تفتقر إلى هذا العنصر الحيوي، واستنادا إلى مجموعة من التقارير فإن حوالي 50٪ من الأطفال في تشاد مثلا محرومون من الدراسة بسبب فقر عائلاتهم، فيما لا تتجاوز نسبة طلاب الصف السادس القادرين على قراءة قصة بسيطة 15٪. وحتى يضمن الجميع فرص الحياة الكريمة ورفع إنتاج البلاد، وجب على الحكومات في دول الساحل الاستثمار بقدر أكبر في تكوين رؤوس المال البشرية، وهذا بتقوية النظم التعليمية (ديكسون، 2019) .

ونظرا لهذا الوضع المزري في قطاع التعليم جاءت مساعدات اجنبية من البنك الدولي عام 2017 الذي أنشأ مشروع رأس المال البشري، الذي يعمل على تحفيز الاستثمارات في مجاليّ الصحة والتعليم، وإرشاد الدول بطرق تمكنها من توفير فرص عادلة ومتساوية للنجاح لكل أفراد شعوبها. كما يتعاون البنك مع بعض الشركاء لتحقيق زيادة مقدارها 50٪ في الموارد الإجمالية من رأس المال البشري في إفريقيا بحلول عام 2023، مع تركيز خاص على البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات (ديكسون، 2019).

وفي السنوات الأخيرة حاولت دول الساحل مضاعفة دعم التعليم، فارتفع معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي ثلاث مرات عما سبق. وبالرغم من هذه الجهود الحثيثة لا تزال هناك مجموعة من التحديات التي ينبغي التصدي لها لتعميم التعليم وتوفير الأداء الجيد له. كما عقد زعماء الجمهورية الإسلامية الموريتانية وبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل -وبالشراكة مع البنك الدولي- قمة حول التعليم في منطقة الساحل في 05 ديسمبر 2021 في نواكشوط، وكان الهدف منها التأكيد على أهمية التعليم الجيد في تنمية رأس المال البشري في المنطقة، وضمان تأييد واضعي السياسات ودعمهم لتنفيذ الإصلاحات والاستثمارات

اللازمة للتصدي لفقر التعلم، ووضع خارطة طريق لزيادة الاستثمار الفعال في التعليم الابتدائي خلال السنوات العشر المقبلة (الدولي، 2021).

كما التقى وزراء التعليم لدول الساحل في ندوة تشاورية عقدوها في نواكشوط يومي الأحد والإثنين 01-02 أوت 2022، حضرها وزراء التعليم لدول الساحل الخمس (موريتانيا والنيجر وبوركينافاسو وتشاد ومالي)، واتفقوا على رسم خارطة طريق تسمح بالتنفيذ الدوري للإجراءات المقررة في قمة نواقشط 2021 خلال فترة آخرها فبراير 2023، كما تم الاتفاق على إنشاء معهد للعلوم التربوية لدول الساحل الذي سيكون مقره الرئيسي في موريتانيا، كل هذه الخطوات كانت من أجل تحقيق أهداف هي (مولود، 2022):

- تعزيز نظام التعليم في المنطقة بأكملها.
- تعزيز القدرات من حيث تدريب المكونين والمعلمين.
- الاهتمام بالابتكار والبحث لإيجاد حلول مشتركة لمشاكل التعليم في منطقة الساحل.

2.3.4 المساواة والعدالة الاجتماعية:

لا يخفى علينا أن مجتمعات دول الساحل الإفريقي تعاني من ضعف المنظومة الاجتماعية، وتفرق كبير وتشرذم كبير بين القبائل والفئات المكونة للمجتمع، فالصراعات الاثنية الصاخبة هي نتيجة حتمية لعدم وجود قواسم تجمع أطياف المجتمع الواحد. لذا كان لزاما على الحكومات العمل والسعي لتحقيق التماسك الاجتماعي من خلال: ضمان الحقوق الأساسية للأفراد جميعا من صحة وتعليم وتغذية دون إقصاء، وتوفير العدالة من خلال التوزيع العادل للثروات والمناصب (مسعودي، 2018).

كما يجب على الحكومات في دول الساحل العمل على(chapman, 2008) :

- زرع الثقة بين أفراد المجتمع بعد تطبيق الإنصاف والعدالة والمساواة بين جميع فئات المجتمع.
- ضمان حقوق الأقليات على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.
- محاربة كل أشكال الاستعباد الاجتماعي.
- معالجة العنف وحالة اللأمن الناتجة عن حرب أهلية، أو أعمال إرهابية أو إجرامية.
- لم الشمل وتوحيد أطياف المجتمع برفع الإحساس بالانتماء الوطني والقومي بعيدا عن أية إجراءات للتفرقة العنصرية، من خلال التمثيل السياسي، وتكافؤ الفرص في الاستفادة من الموارد.

5.الخاتمة:

من خلال دراستنا لإشكالية اللاأمن الإنساني في الساحل الإفريقي تبين لنا أن المنطقة على الرغم من أهميتها الاستراتيجية وثرواتها الطبيعية إلا أنها تعاني من تهديدات أمنية تمس أمن الفرد (الأمن

الإنساني) الذي أصبح يعتبر أولوية في أجندة الباحثين في حقل العلاقات الدولية، والذي ينعكس بدوره على الأمن القومي للدولة.

وظاهرة التصحر والجفاف ينجم عنها العديدمن التهديدات التي أصبحت تهدد حياة الملايين من البشر في المنطقة نتيجة انتشار الفقر والمجاعة اللذين يؤديان إلى انعدام الأمن الغذائي، وهذه المظاهر مجتمعة سهلت وهيأت بيئة تشجع على الجريمةالمنظمة بمختلف أشكالها وانتشار مظاهر التطرف وانتشار الحركات الإرهابية، وهذا ما يبين علاقة التنمية بالأمن، فانخفاض معدل الفردي وتردي ظروف المعيشة، وهذا كله يساهم في تفاقم الوضع الأمني وانخفاض مستويات الأمن الإنساني، وهذا الأمر الذي يدفع للبحث عن الاستراتيجيات وآليات جادة لتحقيق الأمن والاستقرار في بناء السلم في المنطقة، وهي كما يلي:

1- منطقة الساحل الإفريقي تعتبر منطقة حيوية ذات موقع استراتيجي وثروات طبيعية متنوعة، مما جعلها مطمعا لكثير من الدول الصناعية العالمية، من أجل استغلال ثرواتها الطبيعية وحتى البشرية.

2- تعاني دول الساحل الإفريقي من تهديدات أمنية خطيرة (كالجريمة المنظمة، والإرهاب الدولي، وانعدام الأمن الغذائي..)، والتي كانت سببا كبيرا في انعدام الاستقرار في المنطقة، وتردي الأحوال المعيشية للسكان.

3- إن أهم الأساب في ظهور هذه التهدديات الأمنية هي: الظروف الاجتماعية المزرية التي يعيشها أهل وسكان منطقة الساحل، والاضطرابات السياسية وهشاشة الدولة والحكومة، وانتشار الحروب والنزاعات الإثنية والقبلية، أضف إلى ذلك تردي الأحوال الاقتصادية واستغلال ثروات البلاد للأجانب، مع عجز الحكومة عن تبني سياسات أمنية قادرة على مواجهة الجريمة المنظمة.

4- إنّ هذه التهديدات أصبحت تشكل خطرا على الأمن الإنساني، الذي يعتبر جوهر الأمن، وبالتالي ينعكس سلبا على الأمن القومي. كما أنها خلقت أزمة كبرى أصبحت تهدد بها الأمن القومي والعالمي.

5- لتحقيق الأمن الإنساني في المنطقة وجب إيجاد آليات واستراتيجيات شاملة تهتم بالإنسان، وتسعى جاهدة لإيجاد حلول للمعضلة الأمنية في منطقة الساحل، ولا يتم ذلك إلا بـ:

- ✓ التنمية الإنسانية المستدامة وتعزيز الحريات، وإرساء مبادئ الديمقراطية، والحكم الراشد، والدفاع عن حقوق الإنسان.
- ✓ تقوية المؤسسات الحكومية من أجل بناء الدولة في المنطقة.
- ✓ إيجاد سبل الحوار والتعاون بين دول المنطقة والقارة.
- ✓ الاهتمام بالجانب الاقتصادي، وتحسين الأوضاع الاجتماعية، ومحاربة ظاهرة الفقر والفساد.

6- الإيمان بأن الأمن الإنساني لا يتحقق إلا ضمن مقاربة تنموية شاملة للمجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل مستقبل أفضل للإنسان في منطقة الساحل الإفريقي.

6. قائمة المراجع:

1. ابن منظور. (1999). **لسان العرب**. بيروت: دار صادر.
2. بروال الطيب. (2019). **الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي**. باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
3. برنامج الأغذية العالمي. (31 01, 2020). **3.3 مليون جائع بالساحل الإفريقي**. تاريخ الاسترداد 18 12, 2021، من أخبار الجزائر: https://www.radiologie.dz/news/ar/article/20200132/189
4. بشكيط خالد. (2013). **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**. الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر.
5. صونية مسعودي. (2018). **تأثير الصراعات القبلية على عملية بناء الدولة في جمهورية جنوب السودان**. المجلة الجزائرية للسياسات العامة، الصفحات 46-66.
6. محمد بشير جوب. (2017). **جهود المؤسسات الإقليمية الإفريقية في مكافحة الإرهاب** مجلة قراءات إفريقية، الصفحات 21-37.
7. جون بيلس وستيف سميث. (2004). **عولمة السياسة العالمية**. أبو ظبي: مركز الخليج للأبحاث.
8. خلفة نصير. (04 06, 2018). **رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي و انعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية والأمنية الجزائرية**. مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية ، الصفحات 473-490.
9. داليا أحمد رشدي. (31 10, 2016). **أبعاد ومتطلبات إعادة بناء الدولة بعد الصراعات**. مجلة السياسة الدولية، الصفحات 11-18.
10. دون كاتب. (بلا تاريخ). **تحليل الجوانب الإقليمية لتغير المناخ وموارد المياه**. تاريخ الاسترداد 12 10, 2021، من https://www.ipcc.ch/pdf/technical-papers/ccw/ccw%20ar/chapter_5_ar.pdf
11. دون كاتب. (10 11, 2020). **يونيسف تطلق حملة لمعالجة 9.7 مليون طفل من سوء التغذية في الساحل الإفريقي**. تاريخ الاسترداد 22 12, 2021، من موقع اليوم السابع: https://www.youm7.com/story/2020/11/10/
12. ريمي كاريول. (22 2009,09). **فياضانات وجفاف..أزمات متضاربة في الساحل الإفريقي**. تاريخ الاسترداد 12 12, 2021 ، من موقع العربي الجديد https://www.alaraby.co.uk/society
13. دحومان حسنية. (2012). **مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي**. الجزائر، كلية العلوم السياسية، الجزائر.

14. دون كاتب. (12 05, 2021). **رسم مستقبل منطقة الساحل في مدارس اليوم :التزام بتوفير التعليم الجيد في كل من موريتانيا وبوركينافاسو ومالي والنيجر والتشاد.** تاريخ الاسترداد 31 12, 2021 ، من موقع البنك الدولي https://blogs.worldbank.org/ar/voices/closing-opportunity-gap-sahel.

15. سليم قسوم. (31 10, 2013). **دراسات الأمن البيئي المسألة البيئية ضمن حوار المناظرات في الدراسات الأمنية**. المجلة العربية للعلوم السياسية، الصفحات 93-106.

16. سمير حسن عطية. (2021). **دور التعليم في التنمية البشرية**. مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، الصفحات 112-124.

17. سمير قلاع ضروس. (2017). **مقدمة في دراسة السلام والأمن في نظريات العلاقات الدولية**. بيروت: دار الروافد الثقافية ناشرون.

18. سيمون ايهوي. (01 11, 2021). **بناء ممرات للنمو في منطقة الساحل وما وراءها**. تاريخ الاسترداد 31 12, 2121، من مدونات البنك الدولي: https://blogs.worldbank.org/ar/voices/bna-mmrat-llnmw-fy-mntqt-alsahl-wma-wraha.

19. ظريف شاكر. (2015). **معضلة الهجرة السرّية في منطقة السّاحل الإفريقي والصّحراء الكبرى وارتداداتها الإقليمية.** مجلة العلوم القانونية والسياسية، الصفحات 23-10.

20. عادل زقاغ. (2016). **إعادة صياغة مفهوم الأمن أغراض وفعالية المساعدات الخارجية لمنطقة الساحل الإفريقي.** المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، الصفحات 380-390.

21. عبد الله مولود. (02 08, 2022). **وزراء التعليم في دول الساحل يعلنون عن آلية لتنفيذ خطة التعليم المشتركة**. تاريخ الاسترداد 31 12, 2121، من موقع القدس العربي، https://www.alquds.co.uk/.

22. عتيقة كواشي. (2020). **و اقع التهديدات البيئية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها الأمنية**. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، الصفحات 239-245.

23. عتيقة كواشي. (2016). **الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الإرهابية المتنامية في منطقة الساحل الإفريقي**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، الصفحات 451-468.

24. علي عباس مراد. (2017). **الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية**. بيروت: دار الروافد الثقافية ناشرون.

25. فوزية غربي. (2010). **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي: حالة الجزائر**. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية.

26. قوي بوحنينة (11 2014,12). **الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي**. تاريخ الاسترداد 31 2022,12 مركز الجزيرة للدراسات: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412111019506275 44.html

27. محمد البشير الأعور. (2010). **الانقسامات الاجتماعية والتنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول شرق إفريقيا (1990-2009)**. الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

28. محمد عادل عسكر. (2013). **القانون الدولي البيئي تغير المناخ -التحديات والمواجهة دراسة تأصيلية مقارنة لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبروتوكول كيوتو**. مصر: دار الجامعة الجديدة.

29. محمد صخري. (16 08, 2019). **منطق الأمننة في ساحل الأزمات** . تاريخ الاسترداد 31 12, 2121، من موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، https://www.politics-dz.com/ar/.

30. محمود السبكي. (01 08, 2021). **طريق الصحراء ..الجزيرة نت تكشف مسارات وشبكات الهجرة غير النظامية إلى أوروبا عبر موريتانيا**". تاريخ الاسترداد 31 12, 2121، من موقع الجزيرة https://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2021/8/1.

31. مراد لطالي. (10 06, 2017). **الأمن الإنساني ضمانة أساسية لأمن الدولة**. مجلة الدراسات والبحوث القانونية ، الصفحات 160-187.

32. Carlos Buontempo et al. (2012). **the climate of the sahel, In. OECD Global Security Risks and West Africa**: **Development Challenges**, OECD Puplishing.

33. hulme, m. (2001). **new african climate change**. climate change , papers 145-168.

34. Undp.(2008). **Enabling Crisis Prevention and Recovery Report**. new york: report 2008.

35. Chris chapman. (2008). **why a minority right approch to conflict case of souhten soudan**. Minority rights group internationel.

36. Fulvio attin. (2000). **Pertnership and Security: Some Theoretical and Empirical Reasons for positive Developement in the Euro-Mediterranean**. Areajean-monnet working, papers 15-26.